

الآليات القانونية والمؤسسية لمكافحة الفساد في الجزائر

Legal and Institutional Mechanisms to Fight Corruption in Algeria

مقدرنيل*

مخبر المرافق العمومية والتنمية

جامعة جيلالي ليابس - سيدي بلعباس، الجزائر

mekadder.nabil@gmail.com

Djillali LIABES University, Sidi Bel Abbès, Algeria

- تاريخ الإرسال: 2024/11/27 - تاريخ القبول: 2024/12/16 - تاريخ النشر: 2024/12/28

الملخص: إن الفساد ظاهرة عالمية و خطيرة، أرهقت ولا تزال ترهق كاهل معظم الدول، من بينها الجزائر. فالفساد يتنافى مع قيم الديمقراطية ويعيق الإستثمار ويهدد أمن الدولة وإستقرارها، ما يعرقل نموها ويحول دون إزدهارها. وهو الأمر الذي جعل السلطات الجزائرية تضع العديد من التدابير للوقاية من الفساد ومكافحته، وهذا من خلال آليات قانونية وآليات مؤسسية.

الكلمات المفتاحية: الفساد، الجزائر، الوقاية من الفساد ومكافحته، آليات قانونية، آليات مؤسسية.

Abstract: Corruption is a global and dangerous phenomenon that has burdened and still burdens most countries, including Algeria.

Corruption contradicts the values of democracy, hinders investment, and threatens state security and stability, which obstructs its growth and prevents its prosperity.

This situation has prompted Algerian authorities to implement various measures to prevent and fight corruption, through both legal and institutional mechanisms .

Keywords: Corruption, Algeria, preventing and fighting corruption, legal mechanisms, institutional mechanisms.

* المؤلف المرسل: مقدر نبيل.

مقدمة:

تعاني معظم الدول، من ظاهرة الفساد، سواء كانت هاته الدول، دول متقدمة أو دول غير متقدمة، حيث أن الفساد يتنافى مع قيم الديمقراطية ويعيق الإستثمار ويهدد إستقرار وأمن الدولة، مما يعرقل نموها ويحول دون إزدهارها .

والجزائر هي من بين البلدان التي عانت ولا تزال تعاني من هذه الآفة، وذلك بالرغم من مجهوداتها المبدولة في محاربة الفساد بكافة أشكاله وصوره.

تكمّن أهمية هذه الدراسة في أن الفساد آفة خطيرة، نظرا لما يخلفه من آثار فتاكة بالإقتصاد الوطني والإستقرار السياسي وكذلك الإجتماعي، وهو الأمر الذي أدى إلى تزايد إهتمام الباحثين بدراسة هذه الظاهرة في الأعوام الأخيرة .

ويتطلع هذا البحث إلى مجموعة من الأهداف منها التعرف على ماهية الفساد، وكذلك بيان آليات الحد من الفساد في الجزائر، بالإضافة أيضا إلى تزويد صانعي القرار بالنتائج والتوصيات التي تم التوصل إليها من خلال هذه الدراسة، لذلك نطرح الإشكالية التالية : ماهي الآليات المستحدثة للحد من ظاهرة الفساد في الجزائر ؟

وللإجابة على هذه الإشكالية المطروحة و بالإعتماد على المنهج التحليلي، قسمنا دراستنا إلى مبحثين إثنيين:

المبحث الأول : ماهية الفساد

المبحث الثاني : آليات الحد من الفساد في الجزائر

المبحث الأول: ماهية الفساد

يعد الفساد من المسائل والمصطلحات الرائجة عند الخاص والعام، سواء في الخارج أو في الداخل، لا سيما في الأعوام الأخيرة، ولهذا نجده يتميز بمفاهيم وتعريف متعددة ومختلفة (المطلب الأول) وهذا طبقا لتعدد أسباب إنتشاره ومظاهره¹ (المطلب الثاني) .

¹ - حملة سمير، دور قانون مكافحة الفساد في إقامة الحكم الراشد في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام، تخصص إدارة ومالية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة البليدة 02، السنة الجامعية : 2014-2015، ص 21

المطلب الأول : مفهوم الفساد

سنحاول في هذا المطلب تعريف الفساد من الناحية الفقهية (الفرع الأول) ثم نقوم بتعريف الفساد من الناحية القانونية (الفرع الثاني) .

الفرع الأول : التعريف الفقهي للفساد

توجد العديد من التعاريف الفقهية للفساد، وأن من بين هذه التعاريف، نجد تعريف الفقيه صاموئيل هنتغون، حيث عرف الفساد بأنه:

" سلوك الموظفين الحكوميين الذين ينحرفون عن القواعد المقبولة في خدمة أهداف خاصة ²."

وكذلك تعريف ويلبر، والذي عرف الفساد بأنه:

" سوء إستخدام موقع ما في السلطة من أجل إحراز فوائد شخصية أو تحقيق فوائد مباشرة للآخرين ³."

أما بالنسبة لأهم التعاريف العربية للفساد، نجد تعريف "عامر خياط"، المدير العام للمنظمة العربية لمكافحة الفساد، والذي عرفه بأنه:

" كل ما يتصل بالإكتساب غير المشروع، أي من دون وجه حق وما ينتج عنه من تأثير على عنصر القوة في المجتمع (السلطة السياسية والثروة) ⁴."

وعليه يمكن أن نقول بأن الهيكل العام للفساد هو واحد في كل هذه التعاريف بالرغم من إختلافها، ألا وهو إساءة إستعمال المنصب أو الوظيفة لغرض فوائد شخصية، بغض النظر عن ما ينجم عنه من أضرار عامة أو خاصة ⁵.

² - مخلوفي عبد الوهاب و زاوي أحمد، دور المجتمع المدني في الوقاية ومكافحة الفساد " الجزائر نموذجا "، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، الصادرة بالجزائر، عن جامعة باتنة 01 الحاج لخضر، المجلد : 08، العدد : 02، السنة 2021، ص 292

³ - حامد خالد، المجتمع المدني ومحاربة الفساد، مجلة التواصل في العلوم الإنسانية والإجتماعية، الصادرة بالجزائر عن جامعة باجي مختار، عناية المجلد : 22، العدد: 02، سبتمبر 2016، ص 199

⁴ - براهيم فيصل، مكافحة جرائم الفساد في التشريع الجزائري، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه في القانون، تخصص القانون الجنائي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة البليدة 02، السنة الجامعية 2013-2014، ص 27

⁵ - عمراوي حياة، دور المجتمع المدني في مكافحة الفساد، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، الصادرة بالجزائر عن جامعة خنشلة، المجلد : 09، العدد : 02، سنة 2022، ص 54

الفرع الثاني : التعريف القانوني للفساد - بيان موقف المشرع الجزائري-

إن المشرع الجزائري لم يقدّم إعطاء تعريف للفساد، حيث أنه إقتصر بالنص عليه في المادة الثانية من قانون الوقاية من الفساد ومكافحته، وذلك بأن الفساد هو كل الجرائم المنصوص عليها في الباب: 04 من هذا القانون⁶، وبالعودة إلى هذا الباب، فإنه يمكن تصنيف جرائم الفساد إلى 04 أنواع وهي : الرشوة، إختلاس الممتلكات والإضرار بها، التستر على جرائم الفساد، الجرائم المتعلقة بالصفقات العمومية⁷.

المطلب الثاني: أسباب الفساد ومظاهره

سنتناول في المطلب الثاني أسباب الفساد (الفرع الأول) ثم نتناول مظاهر الفساد في (الفرع الثاني).

الفرع الأول : أسباب الفساد

توجد عدة أسباب للفساد، من بينها نذكر ما يلي :

أولا : أسباب سياسية

وتتجلى في الولاء السياسي في تعيين الموظفين في مناصب عليا، وهو ما ينتج عنه، فتح الأبواب أمام المحسوبية السياسية وغياب أجهزة المحاسبة والرقابة، وعدم وجود مؤسسات مستقلة مختصة بمحاربة الفساد.⁸

ثانيا : أسباب إقتصادية

كتدني رواتب الموظفين في القطاع الحكومي، وهو ما سيجعل بعضهم يقبلون بتقاضى الرشوة، بالإضافة إلى عدم وجود الفعالية الإقتصادية في الدولة وهو ما سيزر بإجراءات تنفيذ المشاريع وعلى عمليات الإنتاج أيضا.⁹

⁶- عدوان سميرة، الهيئات الإدارية المختصة في مكافحة جرائم الفساد في القانون الجزائري، أطروحة دكتوراه في العلوم، تخصص القانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، السنة الجامعية : 2023-2024، ص 220

⁷- مالكي توفيق، الجوانب القانونية للحكم الرشيد ومكافحة الفساد، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة لونيبي، البلدة، السنة الجامعية: 2016-2017، ص 117

⁸- بن صويلح أمال، آليات مكافحة الفساد الإداري والمالي بالجزائر في ظل الإصلاحات الجديدة، مجلة العلوم الإنسانية، الصادرة بالجزائر عن جامعة منتوري، قسنطينة، المجلد : 32، عدد : 01، جوان 2021، ص 259

⁹- رباعي أمينة، واقع الفساد في الجزائر وجهود مكافحته بين الفترة 2003-2016، مجلة الإقتصاد والتنمية، الصادرة بالجزائر عن جامعة يحي فارس بالمدينة، المجلد : 05، العدد: 07، جانفي 2017، ص 96

ثالثا : أسباب إجتماعية

حيث توجد عدة أسباب إجتماعية تساهم في ظهور ظاهرة الفساد وإنتشارها بين الناس، نذكر منها طبيعة المجتمع، وظهور أهمية العلاقات الشخصية في الحياة الإجتماعية، فإنتشار الولاء الأسري والقبلي والجهوية بين أفراد المجتمع، على حساب المصلحة الوطنية يؤدي إلى نمو بيئة فاسدة تشجع على أعمال الفساد¹⁰.

رابعا : أسباب قانونية

إن سوء صياغة النصوص التشريعية، وذلك نظرا لغموضها أو تناقض بعضها مع بعض في العديد من المرات، قد يؤدي ببعض الموظفين إلى التهرب في تنفيذ النصوص القانونية أو أنهم يقومون بتفسيرها بطريقة غير صحيحة، خاصة مع غياب المساءلة من طرف أجهزة الرقابة¹¹.

الفرع الثاني : مظاهر الفساد

حيث يتخذ الفساد عدة مظاهر نذكر منها ما يلي :

أولا : الرشوة

ويقصد بها: " قبول الموظف مبلغا من المال أو الهدايا أو أي منفعة شخصية أخرى، مقابل تقديمه تسهيلات أو خدمات لها علاقة مباشرة بوظيفته"¹²

ثانيا : المحاباة والمحسوبية

حيث تعد من أخطر مظاهر الفساد والأصعب من الناحية العلاجية، حيث أن المحاباة والمحسوبية تنتج عن إستغلال الوظيفة الحكومية، من أجل المنفعة الذاتية لفائدة الفرد ومحاسبيه دون وجه حق.¹³

¹⁰ - بقتيش علي، الفساد مشكلة القرن (المفهوم، الأسباب وطرق المعالجة)، مجلة دراسات العدد الإقتصادي، الصادرة بالجزائر عن جامعة عمار ثلجي الأغواط، المجلد: 02، العدد : 01، السنة : 2011، ص 262

¹¹ - موساوي أمال، واقع جرائم الفساد في الدول المغاربية، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، الصادرة بالجزائر عن جامعة باتنة 01، الحاج لخضر، المجلد : 08، العدد : 02، السنة : 2021، ص 37

¹² - بوسعيد سارة و عقون شراف، واقع الفساد في الجزائر وآليات مكافحته، مجلة البحوث الإقتصادية والمالية، الصادرة بالجزائر عن جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، المجلد : 05، العدد: 01، جوان 2018، ص 307

¹³ - البار أمين و دني إيمان، دور المجتمع المدني في مكافحة الفساد بالجزائر، مجلة المفكر، الصادرة بالجزائر عن جامعة محمد خيدر بسكرة، المجلد : 16، العدد : 02، سنة 2021، ص 165

ثالثا : الإختلاس

وهو الإستيلاء على الأموال أو على أشياء أخرى ذات قيمة، ترجع إلى المال العام، وذلك من قبل موظفين رسميين يتعمدون إساءة إستغلال المنصب.¹⁴

رابعا : الإثراء الغير المشروع

إن الإثراء الغير المشروع يعتبر صورة من صور الفساد الذكي والمراوغ، حيث أنه يتم عبر ثغرات قانونية، ويظهر ذلك في إزدياد ممتلكات الموظف، زيادة كبيرة لا يمكننا تحليلها بصفة معقولة وذلك بالمقارنة مع دخله المشروع.¹⁵

خامسا : هدر المال العام

يعد هدر المال العام من أهم العوامل التي تؤدي إلى خسارة الثروات الوطنية، ويظهر ذلك بمنح التراخيص والإعفاء الضريبي والجمركي للأفراد، أو لمؤسسات مؤهلة بصفة غير قانونية وبطريق غير عادل، وهذا بهدف إرضاء من هم في السلطة بغرض تحقيق فوائد مشتركة.¹⁶

سادسا : الوساطة

ويقصد بها التدخل لصالح شخص ما أو لصالح مجموعة من الأفراد، وذلك دون الإلتزام بأصول العمل والكفاءة.¹⁷

المبحث الثاني : آليات الحد من الفساد في الجزائر

إن تنامي ظاهرة الفساد وإنتشارها في الجزائر، زاد من عزم الدولة في القضاء على هذه الآفة، وهو الأمر الذي جعل السلطات الجزائرية تضع حدا لهذه الظاهرة، وذلك من خلال العديد من الآليات، للوقاية

¹⁴ - قباني فطيمة الزهراء، ظاهرة الفساد، أسبابها، آثارها وآليات مكافحتها مع الإشارة لحالة الجزائر، مجلة العلوم الإجتماعية والإنسانية، الصادرة بالجزائر عن جامعة العربي تبسي، تبسة، المجلد : 14، العدد : 01، جوان 2021، ص 53

¹⁵ - بن علي معمر ودح عبد المالك، جرائم الفساد في قانون رقم: 06-01 والآليات المعتمدة لمجابهتها في الجزائر، الصادرة بالجزائر عن جامعة زيان عاشور، الجلفة، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، المجلد : 05، العدد : 01، مارس 2020، ص 314

¹⁶ - قطاطي فريد، فاعلية المجتمع المدني في التصدي لظاهرة الفساد، مجلة البصائر للدراسات القانونية والإقتصادية، الصادرة بالجزائر عن جامعة عين تموشنت، المجلد : 04، العدد : 07، سنة 2024، ص 73

¹⁷ - زاوي أحمد ولوهاني حبيبة، الفساد والآليات المؤسسية لمكافحة الفساد في الجزائر، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، الصادرة بالجزائر عن جامعة باتنة 01، الحاج لخضر، المجلد : 05، العدد : 01، جانفي 2020، ص 386

من الفساد ومحاربتة، حيث تتمثل هذه الآليات في آليات قانونية (المطلب الأول) وآليات مؤسسية¹⁸(المطلب الثاني) .

المطلب الأول : الآليات القانونية

سنتناول في المطلب الأول، مكافحة الفساد من خلال دستور الجزائر لسنة 2020 (الفرع الأول) ثم نتناول مكافحة الفساد في الجزائر من خلال نصوص قانونية أخرى (الفرع الثاني) .

الفرع الأول : مكافحة الفساد من خلال دستور الجزائر لسنة 2020

ويظهر ذلك من خلال العديد من المواد القانونية المنصوص عليها في دستور الجزائر لسنة 2020¹⁹ من بينها نجد نص المادة التاسعة²⁰ حيث يتضح من خلال هذه المادة، أن دستور الجزائر لسنة 2020، أراد منح حماية للإقتصاد الوطني من أي مظهر من مظاهر الفساد.

وكذلك نجد نص المادة : 16 الفقرة واحد، من دستور الجزائر لسنة 2020، والتي نصت على ما يلي :

" تقوم الدولة على مبادئ التنظيم الديمقراطي والفصل بين السلطات، وضمان الحقوق والحريات و العدالة الإجتماعية"²¹ .

حيث أنه إذا إستطاعت الجزائر تحقيق الديمقراطية، والفصل بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية والسلطة القضائية، يكون لهذه الأخيرة أي (السلطة القضائية) الدور الفعال لوقف جماح الفساد بكافة صوره، بتالي تحقيق العدالة بين الناس، وعليه فلا مجال للكلام عن الوقاية من الفساد ومحاربتة.²²

¹⁸ - رباعي أمينة، المرجع السابق، ص 99

¹⁹ - المرسوم الرئاسي رقم: 20- 442، المؤرخ في 15 جمادى الأول عام 1442، الموافق ل 30 ديسمبر 2020، المتعلق بإصدار التعديل الدستوري، المصادق عليه في إستفتاء أول نوفمبر 2020، ج.ر، عدد : 82، الصادرة في 30 ديسمبر 2020 .

²⁰ - المادة: 09 من المرسوم الرئاسي رقم: 20-442، المتعلق بإصدار التعديل الدستوري 2020، نفس المصدر، ص 08

²¹ - المادة: 16 فقرة 01 من المرسوم الرئاسي رقم: 20-442، المتعلق بإصدار التعديل الدستوري المصادق عليه في إستفتاء أول نوفمبر 2020، نفس المصدر، ص 09

²² - بلحاج سليم، مكافحة الفساد في الجزائر : بين الواقع ومتطلبات المستقبل، مجلة الدراسات القانونية والإقتصادية، الصادرة بالجزائر عن مركز الجامعي بركة، المجلد : 05، العدد : 03، سنة 2023، ص 201

كما نجد أيضا نص المادة : 24 الفقرة الثانية من هذا الدستور²³ والتي يريد من خلالها مكافحة جريمة الإثراء الغير مشروع.

وكذلك نص المادة: 24 الفقرة 04، والتي أوجبت على أي فرد معين في وظيفة سامية في الدولة أو ينتخب أو يعين في السلطة التشريعية أو في هيئة وطنية أو ينتخب في مجلس محلي، التصريح بممتلكاته، مع بداية عهده أو وظيفته وكذلك في نهايتها²⁴، وعليه فإن النص في دستور الجزائر لسنة 2020 على إلزامية التصريح بممتلكات بعض الفئات، هو من أجل الوقاية من ظاهرة الفساد ومحاربته .

الفرع الثاني : مكافحة الفساد في الجزائر من خلال نصوص قانونية أخرى

من أجل العمل على الحد من تفاقم ظاهرة الفساد في الجزائر والتي سادت في البلاد بشكل كبير، قامت الدولة الجزائرية بصياغة العديد من النصوص القانونية المهمة، الوقائية والردعية، وأن من بين أهم هذه النصوص القانونية نذكر²⁵، القانون رقم: 06-01 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته²⁶، والقانون رقم : 05-01 الصادر بتاريخ: 09 فيفري، عام 2005، المتعلق بالوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتهما²⁷ وكذلك قانون العقوبات الجزائري الصادر بموجب الأمر: 66-156، المؤرخ في الثامن، جوان 1966 المعدل والمتمم²⁸، وقانون الإجراءات الجزائية، الصادر بموجب الأمر 66-155، المؤرخ في الثامن، جوان 1966، المعدل والمتمم²⁹ .

²³ - المادة: 24 فقرة 02 من المرسوم الرئاسي رقم: 20-442، المتعلق بإصدار التعديل الدستوري، المصادق عليه في إستفتاء أول نوفمبر 2020، نفس المصدر، ص 10

²⁴ - المادة: 24 فقرة 04 من المرسوم الرئاسي رقم: 20-442، المتعلق بإصدار التعديل الدستوري، المصادق عليه في إستفتاء أول نوفمبر 2020، نفس المصدر، ص 10

²⁵ - حيمر فتيحة، ظاهرة الفساد في الجزائر (1989-2013)، دراسة وصفية تحليلية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص تنظيم سياسي وإداري، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم التنظيم السياسي والإداري، جامعة الجزائر 03، السنة الجامعية: 2014-2015، ص 414

²⁶ - قانون رقم 06-01، مؤرخ في 21 محرم عام 1427، الموافق ل 20 فبراير 2006، يتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته، ج.ر. عدد : 14، الصادرة في 8 مارس 2006

²⁷ - القانون رقم 05-01، مؤرخ في 27 ذي الحجة عام 1425، الموافق ل 06 فبراير 2005، المتعلق بالوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتهما، ج ر عدد : 11، الصادرة في 09 فبراير 2005

²⁸ - الأمر رقم 66-156، المؤرخ في 18 صفر 1386، الموافق ل 08 جوان 1966، والمتضمن قانون العقوبات الجزائري، المعدل والمتمم

²⁹ - الأمر رقم 66-156، المؤرخ في 18 صفر 1386، الموافق ل 8 جوان 1966، والمتضمن قانون الإجراءات الجزائية، المعدل والمتمم

المطلب الثاني : الآليات المؤسسية

أوجد المشرع الجزائري آليتين مؤسستين للوقاية من الفساد ومحاربته، تتمثل الأولى في السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته (الفرع الأول) والثانية في الديوان المركزي لقمع الفساد (الفرع الثاني).

الفرع الأول : السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته

قام المؤسس الدستوري في دستور الجزائر لسنة 2020، بإستبدال الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته بالسلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته³⁰، حيث عرفت المادة: 204 منه، السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته³¹، وأنه حسب هذه المادة من هذا الدستور فإن السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومحاربته تعتبر مؤسسة دستورية مستقلة .

أما بالنسبة للقانون رقم: 08-22، المحدد لتنظيم السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته وتشكيلها وصلاحياتها، فقد عرفت السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته بموجب المادة الثانية منه³²، حيث أكدت هذه المادة على أن السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته، هي سلطة إدارية مستقلة، كما أنها تعتبر مؤسسة دستورية رقابية مستقلة مختصة بالوقاية من الفساد ومحاربته³³.

أما عن مهام وصلاحيات السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد، فقد أورد المؤسس الدستوري السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد بصلاحيات واسعة³⁴، حيث حددتها المادة: 205 من التعديل الدستوري الجزائري لعام 2020 والمتمثلة فيما يلي :

- العمل على وضع مخطط وطني للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته والسهر على تنفيذه ومتابعته.

³⁰ - غربي أحسن، السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته في ظل التعديل الدستوري لسنة 2020، الصادرة بالجزائر عن جامعة زيان عاشور الجلفة، مجلة أبحاث، المجلد : 06، العدد : 01، سنة 2021، ص 689
³¹ - المادة: 204 من المرسوم الرئاسي رقم: 20-442، المتعلق بإصدار التعديل الدستوري، المصادق عليه في إستفتاء أول نوفمبر 2020، نفس المصدر، ص 43

³² - المادة : 02 من القانون رقم 08-22، المحدد لتنظيم السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته وتشكيلها وصلاحياتها، الموافق ل 05 ماي 2022، ج. ر، عدد : 32، الصادر بتاريخ : 15-05-2022، ص 07

³³ - ملايكية آسيا، السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته على ضوء القانون : 08-22، مجلة الفكر القانوني والسياسي، الصادرة بالجزائر عن جامعة عمار ثلجي، الأغواط، المجلد : 06، العدد : 02، سنة 2022، ص 859

³⁴ - بوراوي أحمد ودراجي شهرزاد، معالجة الفساد في الجزائر، جديد الإستراتيجية الوطنية في مكافحة الفساد " السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته أنموذجا "، مجلة طبنة للدراسات العلمية الأكاديمية، الصادرة بالجزائر، المركز الجامعي الشهيد سي الحواس، المجلد : 06، العدد : 01، سنة 2023، ص 148

- جمع ومعالجة وتبليغ مختلف المعلومات المرتبطة بمجال إختصاصها ووضعها في متناول الأجهزة المختصة.³⁵

- تبليغ مجلس المحاسبة السلطة القضائية كلما رأت وجود مخالفات، وإصدار أوامر عند الضرورة للمؤسسات والأجهزة المختصة .

- المساهمة في تدعيم قرارات المجتمع المدني والفاعلين الآخرين في مجال محاربة الفساد.³⁶

- متابعة وتنفيذ ونشر ثقافة الشفافية والرقابة ومحاربة الفساد .

- المشاركة في تكوين أعوان الأجهزة المسؤولة عن الشفافية والوقاية من الفساد ومحاربتة .³⁷

هذا وقد أعطى قانون رقم :22-08 المحدد لتنظيم السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته وتشكيلها وصلاحياتها، صلاحيات أخرى لسلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته، حيث أن هذه الصلاحيات تعتبر مكملة للمهام والصلاحيات المذكورة أعلاه.

الفرع الثاني : الديوان المركزي لقمع الفساد

إستجابة وتطبيقا للتعليمية التي أصدرها رئيس جمهورية الجزائر عام 2009، والمتعلقة بتفعيل مكافحة ظاهرة الفساد في الجزائر، تم إنشاء الديوان المركزي لقمع الفساد.³⁸

حيث جاء هذا الجهاز كسعي من الدولة الجزائرية لتكثيف الجهود لمحاربة ظاهرة الفساد³⁹، وقد تم إنشائه بموجب القانون رقم : 10-11 المتضمن الموافقة على الأمر رقم: 10-05 الذي يتمم القانون رقم:

³⁵- عميري أحمد، أخلفة الحياة وتعزيز مبادئ الشفافية طبقا للتعديل الدستوري لسنة 2020، السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته أنموذجا، مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية، الصادرة بالجزائر، عن جامعة ابن خلدون، تيارت، المجلد : 07، العدد : 01، سنة 2021، ص 70

³⁶- طالب عبد الكريم ومنصوري حاج موسى، محاربة الفساد الإداري والمالي في الجزائر في ظل إنشاء السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته، مجلة التحليل والإستشراف الإقتصادي، الصادرة بالجزائر، عن جامعة تامنغست، المجلد : 03، العدد : 02، سنة 2022، ص 25

³⁷- دراجي صالح وخليفة محمد، قراءة تحليلية ونقدية لقانون تنظيم السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته، المجلة النقدية للقانون والعلوم السياسية، الصادرة بالجزائر عن جامعة مولود معمري، تيزي وزو، المجلد : 18، العدد : 01، سنة 2023، ص 383

³⁸- عدوان سميرة، المرجع السابق، ص 237

³⁹- نصر الشريف العربي، الآليات الحديثة لمكافحة الفساد، أطروحة دكتوراه في العلوم، تخصص حقوق فرع القانون العام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة سعيدة، الدكتور مولاي الطاهر، السنة الجامعية : 2018-2019، ص 72

06-01، المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته، حيث نص في المادة أربع وعشرون مكرر منه على ما يلي: " ينشأ ديوان لقمع الفساد، يكلف بمهمة البحث والتحري عن جرائم الفساد ..⁴⁰ .

أما عن تشكيلة الديوان وتنظيمه وكيفية سيره فحددت عن طريق التنظيم، وذلك بموجب المرسوم الرئاسي رقم : 11-426، المحدد لتشكيلة الديوان المركزي لقمع الفساد وتنظيمه وكيفية سيره⁴¹، والمعدل والمتمم بالمرسوم الرئاسي رقم: 14-209 المؤرخ في : 23-07-2014⁴² .

حيث يتألف الديوان المركزي لقمع الفساد من: الأعوان العموميين أصحاب الكفاءات في مجال الوقاية من الفساد ومحاربتة وله بالإضافة إلى ذلك مستخدمون للدعم الإداري والتقني⁴³، ويتألف كذلك من ضباط وأعوان الشرطة القضائية التابعين لوزارة الدفاع الوطني وكذلك وزارة الداخلية و الجماعات المحلية.⁴⁴

أما فيما يخص مهام الديوان المركزي لقمع الفساد فقد حددها المشرع الجزائري في المادة الخامسة من المرسوم رقم : 11-426 وهي على النحو الآتي :

- جمع مختلف المعلومات من أجل كشف جرائم الفساد والأفعال التي لها صلة بالفساد
- جمع أدلة الإثبات وإحالتها إلى السلطة القضائية المختصة⁴⁵
- القيام بالتحقيقات في قضايا الفساد الكبرى وتقديم المتورطين إلى الجهات القضائية المختصة⁴⁶
- التعاون مع هيئات مكافحة الفساد وتبادل المعلومات فيما بينهما

⁴⁰ - عمراني أحمد، آليات الوقاية من الفساد ومكافحته في الجزائر " مقارنة قانونية ومؤسسية "، مجلة العلوم الإنسانية، الصادرة بالجزائر عن جامعة وهران 01، أحمد بن بلة، المجلد : 01، العدد : 02، سنة 2012، ص 353

⁴¹ - بوزيان رحمانى جمال وسفاحلو رشيد، الإطار المؤسسي لمكافحة الفساد في الجزائر، مجلة البحوث عفي الحقوق والعلوم السياسية، الصادرة بالجزائر عن جامعة ابن خلدون تيارت، المجلد : 08، العدد : 02، السنة 2023، ص 257

⁴² - مرغني حيزوم بدر الدين وقماري سليم، الإستراتيجية الدولية لمكافحة الفساد وأثرها على التشريع الجزائري، مجلة الدراسات الحقوقية، الصادرة بالجزائر عن جامعة سعيدة الدكتور مولاي الطاهر، المجلد : 06، العدد : 02، ديسمبر 2019، ص 108

⁴³ - فرعون محمد وبن عمار أسماء، الهيئات المستحدثة لمكافحة جرائم الفساد في التشريع الجزائري . مجلة القانون العام الجزائري والمقارن، الصادرة بالجزائر عن جامعة جيلالي اليابس سيدي بلعباس، المجلد : 08، العدد : 01، ماي 2022، ص 214

⁴⁴ - معيزة نوال وشعباني مجيد، الآليات المؤسسية لمكافحة الفساد الإداري في الجزائر، مجلة أبحاث إقتصادية معاصرة، الصادرة بالجزائر عن جامعة عمار ثلجي، الأغواط، المجلد : 04، العدد : 02، سنة 2021، ص 365

⁴⁵ - قوميري حميدية، مدى فعالية آليات مكافحة الفساد في الجزائر " الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، الديوان المركزي لقمع الفساد "، مجلة البيان للدراسات القانونية والسياسية، الصادرة بالجزائر عن جامعة برج بوعرييج، المجلد : 07، العدد : 01، جوان 2022، ص 196

⁴⁶ - بن صويلح أمال، المرجع السابق، ص 265

- تقديم إقتراحات للسلطات المعنية والتي من شأنها ضمان حسن سير التحريات⁴⁷.

الخاتمة :

تناولت هذه الدراسة، تعريف بالفساد، بالإضافة إلى عرض أسباب الفساد ومظاهره، بالإضافة أيضا إلى بيان آليات الحد من الفساد في الجزائر، ومن أهم النتائج المتوصل إليها ما يلي :

1- تم إستحداث منظومة قانونية ومؤسسية في الجزائر للوقاية من الفساد ومكافحته، وهو ما يبين وجود رغبة سياسية للقضاء على هذه الآفة من جذورها.

2- أنشأت الدولة الجزائرية هيئات مختصة بمكافحة الفساد والوقاية منه، كالسلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته وكذلك الديوان المركزي لقمع الفساد.

3- قام المؤسس الدستوري في التعديل الدستوري الجزائري لسنة 2020، بإستبدال الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته بالسلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته، وخولها صلاحيات واسعة لممارسة مهامها .

4- بالرغم من هذه الآليات القانونية والمؤسسية للوقاية من الفساد ومحاربه إلى أن ذلك يعتبر غير كافي للحد من ظاهرة الفساد في الجزائر، حيث أن الفساد لا زال موجودا في مختلف القطاعات وهو

الأمر الذي يستلزم البحث عن حلول وتكثيف الجهود لمحاربة هذه الآفة.

وعلى ضوء ما تقدم يمكن تقديم التوصيات التالية :

❏ إزالة كل العقوبات التي تحد من أساليب الرقابة، والتي تكشف عن الفساد بكافة مظاهره

❏ ضرورة التعاون الدولي لمكافحة ظاهرة الفساد وتبادل المعلومات فيما بينهم لمحاربة هذه الآفة .

❏ التطبيق الصارم للقوانين ونشر الوعي في أوساط الموظفين بخطورة ظاهرة الفساد على الفرد والمجتمع ككل.

❏ ضرورة منح إستقلالية لمختلف الهيئات المكلفة بالوقاية من الفساد ومكافحته حتى تقوم بمهامها على أحسن وجه .

⁴⁷ - غوار علاء الدين، الوقاية من الفساد ومكافحته في الجزائر بين الواقع والآفاق، مجلة الأكاديمية للدراسات الإجتماعية والإنسانية، الصادرة بالجزائر عن جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف، المجلد : 14، العدد : 02، سنة 2022، ص 301